السياحة البيئية والتنمية المستدامة في ليبيا

أ. حسين فرج الحويج•

أولاً: الإطار المنهجي للبحث:

1-1 المقدمة:

تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية مطلباً أساسياً لدول العالم على اختلافها، وتعد هذه المسألة أكثر إلحاحاً بالنسبة لحالة الدول النامية على وجه الخصوص، وقد شغلت قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيزاً واسعاً من الأدب الاقتصادي الحديث، الأمر الذي أفرز نماذج تنمويةً متعددة، اشتركت في إعطائها القطاعَ الصناعيَّ دوراً أساسياً في قيادة عملية التنمية، وقد تمخض التطبيق العملي لهذه النماذج- الذي انعكس في انتشارٍ واسعٍ للمنشآت الصناعية الثقيلة والخفيفة- عن زيادات ملحوظة في معدلات التلوث البيئي، الناجم عن الغازات المنبعثة من تلك المصانع، ومحطات توليد الكهرباء، وعوادم السيارات، ووسائل النقل المختلفة التي تزايدت أعدادها مع ارتفاع معدلات الدخول الناجمة عن تنفيذ برامج التنمية ذاتها، ونتيجة لذلك فقد بدأت تطفو على السطح آراءٌ تدعوا إلى تكييف أنماط التصنيع الحالية لتصبح أكثر مراعاةً لمتطلبات المحافظة على البيئة، وصيانة الموارد، والعمل على استمرارها وديمومتها، الأمر الذي أفرز ما عرف لدينا اليوم بالتنمية المستدامة.

وقد سعت ليبيا على مدى عقود – اعتماداً على ما يتيحه المورد الريعي الناضب (النفط) من إيرادات- إلى تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية، وقد حظي

• محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب

القطاع الصناعي في ذلك بقصب السبق، الأمر الذي أدى إلى انتشار منشآت صناعية ثقيلة وخفيفة كصناعة الإسمنت، والصناعات البتروكيماوية، وغيرها، وانتشرت محطات توليد الطاقة، وتزايدت أعداد السيارات والمعدات العاملة بالوقود الأحفوري، الأمر الذي انعكس في ارتفاع معدلات التلوث البيئي؛ نتيجة لعدم مراعاة أنماط التصنيع الحالية لمتطلبات المحافظة على البيئة.

ومن خلال مراجعة النتائج المحققة إبان فترة تنفيذ البرامج التنموية السابقة يلاحظ أن الاقتصاد الليبي لا يزال يعتمد على ذات المورد الناضب، وأن معدلات التنويع الهيكلي ومؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل عام لا تزال عند مستويات منخفضة، وقد أكدت العديد من الدراسات على الهوية الخدمية للاقتصاد الليبي[1]، وأن القطاع السياحي مرشح للمساهمة بفعالية في رسم مستقبل واعد للتنمية الاقتصادية في ليبيا، وحيث أن الأنظار تتجه في ليبيا لتحسين البيئة والمحافظة عليها فلا بد من تكييف برامج التنمية المستقبلية للمعايير البيئية، ويركز هذا البحث بشكل أساسي على دراسة العلاقة بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة في ليبيا.

1-2 المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية لهذا البحث في ارتفاع معدلات التلوث البيئي في ليبيا، نتيجة انتشار بعض المصانع التي لا تراعي الشروط البيئية، كمصانع الإسمنت والصناعات النفطية، الأمر الذي يضع قيداً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا.

---

[1] من هذه الدراسات:

- شلوف، فيصل مفتاح وفارس، علي محمود. الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في الاقتصاد الليبي. مؤتمر تحرير تجارة الخدمات. معهد التخطيط. طرابلس. 15-2009/12/16.
- صندوق النقد الدولي، استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي، 2006.
- مجموعة من الخبراء الليبيين. الاقتصاد الليبي – دراسة متأنية للأزمة والحلول (1975-1995).
- شامية، عبد الله امحمد. الاقتصاد الليبي اواقع وسبل النهوض. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات. 2016.

1-3 تساؤلات البحث:

نظراً لأن ليبيا تتطلع بحسب الأهداف المعلنة بخطط وبرامج التنمية إلى التوجه نحو تفعيل القطاع الخدمي- وخاصةً القطاع السياحي- فإن البحث ينطلق من محاولة الإجابة على السؤال الآتي: **(ما هو واقع وأهمية تطبيق أنماط السياحة البيئية بالنسبة لمستقبل التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي؟)**، وقد تفرعت عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

أ. ما مدى أهمية القطاع السياحي بالنسبة لمستقبل التنمية الاقتصادية في ليبيا؟

ب. ما مدى مراعاة النشاط السياحي الحالي في ليبيا لشروط حماية البيئة؟

ج. ما هي أهمية تطبيق أنماط السياحة البيئية بالنسبة للتنمية المستدامة في ليبيا؟

د. ما هي معوقات السياحة البيئية في ليبيا؟

هـ. ما هي آليات تفعيل السياحة البيئية في ليبيا؟

1-4 أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من الآتي:

أ. الأهمية التي صارت السياحة تتسم بها على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث أنها صارت من القطاعات الرئيسة في التوظيف، ومن أهم القطاعات التي يعول عليها في مجال التنويع الهيكلي لمصادر الدخل.

ب. سعي الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء ومنها ليبيا إلى تحقيق التنمية المستدامة،التي تراعي البيئة، وتضمن المحافظة الموارد وتناميها واستمراريتها.

ج. الأهمية التي بدأ مفهوم السياحة البيئية يحظى بها على مستوى أدبيات السياحة والتنمية المستدامة كقطاع محرك للتنمية المراعية لنظم وتوازنات البيئة الطبيعية والاجتماعية.

1-5 أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

أ. استعراض أهمية القطاع السياحي بالنسبة لمستقبل التنمية الاقتصادية في ليبيا.

ب. التعرف على مدى مراعاة النشاط السياحي الحالي في ليبيا لشروط حماية البيئة.

ج. التعرف على أهمية تطبيق أنماط السياحة البيئية بالنسبة للتنمية المستدامة في ليبيا.

د. التعرف على معوقات السياحة البيئية في ليبيا؟

هـ. طرح آليات لتفعيل السياحة البيئية في ليبيا ؟

1-6 المنهج البحثي: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال مراجعة أدبيات الموضوع في الكتب والبحوث، والدراسات المنشورة، وإعداد وتحليل بعض المؤشرات الإحصائية من خلال الرجوع لبعض التقارير والنشرات الإحصائية المنشورة وذلك للوصول إلى نتائج بخصوص أهداف البحث.

ثانياً: التنمية المستدامة:

ويهدف هذا القسم إلى استعراض المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها ومقاييسها.

2-1 مفهوم التنمية المستدامة The Concept of SustainableDevelopment

وتهدف هذه الفقرة إلى التعرف على أصل هذا المفهوم، ومدلوله، واستعراض بعض التعاريف المرتبطة به، وذلك للوصول إلى فهم واضح لمعنى الاستدامة والتنمية المستدامة.

2-1-1 أصل المصطلح ومدلوله:

يعود استخدام مصطلح الاستدامة Sustainability إلى علم البيئة Ecology، وقد استخدم هذا اللفظ في علم الاقتصاد Economics للدلالة على طبيعة العلاقة المتداخلة بين علم البيئة وعلم الاقتصاد، اللذين يرجعان إلى ذات الأصل الإغريقي "Eco" (غنيم وأبو زنط، 2007).

ويشار إلى أن أصل هذا المصطلح إنما يعود إلى ما دعا إليه عمال الغابات

الألمان الذين كانوا يؤكدون على ضرورة تحقيق العائد المستدام من الأشجار، وذلك عن طريق تغطية الاحتياجات الحالية، مع عدم الإخلال باحتياجات الأجيال المقبلة، الأمر الذي يؤشر إلى مسالة ضمان المحافظة على تنامي الموارد الاقتصادية وتجددها(الترهوني، 2008).

وتجمع الكثير من الآراء في هذا الشأن على أن أول استخدام لمفهوم التنمية المستدامة قد ظهر مع تبني منظمة الأمم المتحدة United Nations لقضايا البيئة، وإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nation's Environmental Program (UNEP) الذي تبنى الكثير من القضايا التي تهدف إلى إعادة التوافق بين الاقتصاد والبيئة، وإظهار حالة الصراع التي نشأت بين هذين المجالين، حيث أن البرامج التنموية في السابق كانت تركز بالدرجة الأولى على تحقيق المكاسب الاقتصادية، والعمل على الإرتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي، دون مراعاة للآثار التي يمكن أن يرتبها ذلك السباق المحموم نحو الربح على مكونات وعناصر البيئة من ناحية، ودون اعتبار لعملية الاستنزاف التي تتعرض لها الموارد الاقتصادية التي لم تمنح الفرصة للمحافظة على ديمومتها وتجددها من ناحية أخرى، وقد ظهر نتيجة لذلك مفهومي التنمية البيئية، والتنمية بدون تدمير(الترهوني، 2008).

ويعد الميلاد الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة هو العام 1987، على إثر صدور تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "WCED" World Commission on Environment and Development الذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك Ourcommonfuture (الترهوني، 2008).

2-1-2: المفهوم العلمي للتنمية المستدامة:

اشتق مفهوم الاستدامة من منطلق الرغبة في المحافظة على الموارد وضمان تجددها، ومحاولة إيجاد نمط اقتصادي متوائم مع متطلبات المحافظة على البيئة.

وقد نتج ذلك عن المشكلات البيئية التي بدأت تظهر على هذا الكوكب، والتي

تزامنت مع ظهور أنماط إنتاجية لا تراعي متطلبات التوازن البيئي، وقد شدد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية "قمة الأرض" الذي أقيم سنة 1992 في مدينة "ريو دي جنيرو" بالبرازيل على ضرورة إيجاد توازن بين الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية للتنمية المستدامة (مكتب العمل الدولي، 2013).

ونتيجة الاهتمام المتزايد بهذا الحقل من الدراسات الاقتصادية الذي يعد تطوراً لافتاً في أدبيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد ظهرت على الساحة الفكرية العديد من التعاريف لهذا المفهوم، ومن ذلك تعريف منظمة الامم المتحدة للأغدية والزراعة FAO سنة 1989 الذي ينص على أن "التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، إن التنمية المستدامة في الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة، وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (غنابزية وبسيسو، 2008)، وقد ورد تعريف التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "*WCED*" التي عرفتها على أنها "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".

2-2 مبادئ التنمية المستدامة و أهدافها:

2-2-1 مبادئ التنمية المستدامة: وتشمل (حميدة، 2012):

أ- **المشاركة:** يقصد بها إعطاء أفراد المجتمع الفرصة للمشاركة في صنع القرارات، وذلك لتعزيز حس الانتماء لديهم، ولتمكينهم من المشاركة في عملية التنمية.

ب- **حسن الإدارة والمساءلة:** يقصد بذلك تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة وخضوع الحكومات للرقابة والمحاسبة لغرض مكافحة الفساد الذي قد يكون عقبة في طريق التنمية.

ج- **التضامن:** يقصد بذلك التعاون بين أفراد المجتمع، وبين المجتمعات ذاتها لغرض الحفاظ على الموارد البيئية.

د- **حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية:** يتجسد ذلك في حماية الحيوانات والنباتات من الانقراض، ومنع استنزاف الموارد الطبيعية، وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة الصديقة للبيئة.

هـ- **تحقيق المعرفة:** الرفع من مستوى المعرفة لغرض الوصول لابتكارات ومشاركة فاعلة من المجتمع بهدف تحقيق التنمية.

و- **استيعاب التكاليف:** بأن تشمل قيمة السلع جميع تكاليفها خلال دورة حياتها "الانتاج"، الاستهلاك، التخلص النهائي.

ز- **الإنتاج والاستهلاك المسؤول:** تعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك إلى صورة قابلة للاستمرار، تعكس الاستدامة وحماية البيئة.

2-2-2 أهداف التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي عملية شاملة، معقدة، وطويلة الأمد، ومتكاملة من حيث أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وغايتها الأساسية هي الإرتقاء بمستوى معيشة الإنسان، مع المحافظة على البيئة التي يحيا فيها، فتكون هذه العملية مستدامة

طويلة الأمد، تضع نصب عينيها الجيل الحاضر والأجيال التالية (زرنوح، 2006)، وللتنمية المستدامة هدفين رئيسين هما: (زرنوح، 2006).

أ. **التنمية المستدامة هي تنمية موالية للناس، وموالية لفرص العمل:** تكون التنمية المستدامة بهذا المعنى مؤسسة على تقديم العنصر البشري، وذلك من حيث العدالة في توزيع عوائد النمو الذي تحقق بفضل هذا العنصر، وهي توسع قاعدة المشاركة البشرية في تحقيق التنمية ذاتها، وتؤكد على ضرورة الاستثمار في تأهيل العنصر البشري، ورفع كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية، ولعل تجربة كل من كوريا الجنوبية، وسنغافورا، وماليزيا، وتايوان في حقل التنمية البشرية خير دليل على ذلك، ويشار في هذا الصدد إلى أن التنمية المستدامة تسعى لإيجاد التوزيع العادل لفرص الرفاهية بين الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة من خلال الارتقاء بمستوى المعيشة للأفراد الحاليين، والمحافظة على الموارد وعدم استنزافها وترك الفرصة لها لتنمو وتتجدد لضمان حق الأجيال القادمة.

ب. **التنمية المستدامة هي تنمية موالية للطبيعة:** لقد أدى التوسع الصناعي الذي شهده العالم خلال العقود الماضية إلى زيادة معدلات التلوث البيئي، الأمر الذي انعكس في تدهور مستويات الصحة العامة للإنسان بشكل كبير في العديد من دول العالم، ونتيجة لذلك، فقد زاد الاهتمام العالمي بمسألة حماية البيئة التي صارت جزءاً لا يتجزأ من مستهدفات التنمية.

2-3 أبعاد التنمية المستدامة:

في الوقت الذي تركز فيه النظريات التقليدية للتنمية الاقتصادية على تحديد مفهوم التنمية في مجرد العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لتحسين المستوى المعيشي باضطراد عن الزمن، فإن مسألة إدخال العامل البيئي في لائحة العوامل التي ينبغي للمخطط التنموي أن يأخذها في الحسبان قد جعلت للتنمية

المستدامة أبعاداً أكثر شمولاً من التنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدي، وقد ظهرت في هذا الإطار العديد من النماذج التي توضح الأبعاد المختلفة لمفهوم التنمية المستدامة، والتي تهدف إلى الوصول لفهم أفضل لهذا المفهوم، ومن هذه النماذج: نموذج Pillar Basic Model Three الذي يركز على البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي، ونموذج The Egg of Sustainability الذي يمثل العلاقة بين الناس والنظام البيئي، ونموذج Atk isson's Pyramid Model الذي يصنف الرؤى الخاصة بالبيئة المستدامة إلى خمس مستويات: هي القياس، والاتصال، والابتكار، ووضع الاستراتيجيات، والتطبيق على الواقع (CEE etal, 2007).

ويمكن بشكل عام التركيز على النموذج الأول الذي يصنف أبعاد التنمية المستدامة إلى:

2-3-1 البعد الاقتصادي:

يتعلق هذا البعد بضرورة الارتقاء بمستوى النمو الاقتصادي لضمان ارتفاع المستوى المعيشي، والقضاء على الفقر، مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على ديمومة الموارد وتجددها لضمان حق الأجيال المقبلة في التنمية، ويتم ذلك من خلال تطوير وتحسين النظم التكنولوجية لرفع كفاءة استغلال الموارد وتطوير إنتاجيتها، وتبرز في هذا الإطار مسألة إدخال الهدف البيئي الرامي للمحافظة على البيئة في العملية التخطيطية، بحيث يتم احتساب تكلفة التلوث البيئي ضمن تكاليف المشروعات الإنتاجية عند احتساب مؤشرات الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات (مسعودي، 2009).

2-3-2 البعد البيئي:

نتيجة للمشكلات البيئية التي بدأت تظهر في العالم، فقد صارت هناك قناعة كاملة لدى المهتمين بشؤون التنمية على الصعيدين التخطيطي والتنفيذي بأن إدارة البيئة بشكل متوازن هو ضرورة أساسية من ضرورات التنمية (طاهر، 1997)، ويركز

البعد البيئي للتنمية المستدامة على ترشيد استخدام الموارد البيئية والمحافظة على قدرتها على التجدد والاستمرار (الترهوني، 2008).

2-3-3 البعد الاجتماعي:

ويتعلق بضمان حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة، والحصول على نصيبه من الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية (ديب ومهنا، 2009)، ويتحقق ذلك بضمان تجدد الموارد وعدم استنزافها، وتتجلى أهمية هذا البعد في أن التماسك المجتمعي الذي يعد رافداً مهماً للتنمية لا يتحقق إلا على خلفية تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع (الترهوني، 2008)، ويتجسد هذا البعد كذلك في جعل الإنسان عاملاً للتنمية وهدفاً لها، وذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة له (مسعودي، 2009).

2-4 قياس التنمية المستدامة:

تهدف عملية قياس التنمية المستدامة إلى تحديد مدى تقدم الدول المختلفة تجاه تحقيق أهداف الاستدامة المخطط لها، وتعد مجموعة المؤشرات التي طُوِّرت بواسطة الأمم المتحدة UN هي الأكثر دقة وشمولاً، وتشمل المؤشرات الآتية: (الجيلالي، 2008)

2-4-1 المؤشرات الاجتماعية:

تتعلق هذه المؤشرات بتقييم نوعية الحياة، والمشاركة العامة، والعدالة، والفرص المتاحة للإنسان، وتشمل هذه المجموعة على مؤشرات الفقر، والمساواة الاجتماعية، والصحة العامة، والتعليم، والسكن، والامن.

2-4-2 المؤشرات البيئية:

وتتعلق هذه المؤشرات بدرجة المحافظة على البيئة، وتحسينها، ومكافحة التلوث، وتشمل هذه المجموعة المؤشرات الآتية:

أ. **الغلاف الجوي:** وذلك من حيث: (التغيرات المناخية، وترقق طبقة الأوزون، ونوعية الهواء).

ب. **الأراضي:** وذلك من حيث: الزراعة، والتصحر، والخضرنة.

ج. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية.

د. المياه العذبة.

هـ. التنوع الحيوي.

2-4-2 المؤشرات الاقتصادية:

ويعكس هذا المؤشر تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد، حيث أن تسارع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد وتيرة التجارة الدولية قد يخفيان وراءهما حقيقة تأثير السياسات الاقتصادية على البيئة، ومن هذه المؤشرات:

أ. البيئة الاقتصادية: وتشمل مؤشرات الآداء الاقتصادي، والتجارة، والحالة المالية.

ب. أنماط **الإنتاج والاستهلاك:** وهي القضية الأساسية في التنمية المستدامة، حيث تتسم الحياة المعاصرة بنزعة استهلاكية كبيرة مصحوبة بأنماط إنتاجية غير مستديمة، تستنزف الموارد ولا تدعم تجددها واستمرارها، ويشمل هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية هي: استهلاك المادة، واستخدام الطاقة، وإنتاج وإدارة النفايات.

ثالثاً: السياحة البيئية Ecotourism:

يهدف هذا القسم إلى توضيح مفهوم السياحة البيئية، وأنواعها، ويركز كذلك على المقومات البيئية للسياحة، وعلاقة السياحة البيئية بالسياحة المستدامة وبالتالي التنمية المستدامة.

3-1 مفهوم السياحة البيئية وأنواعها:

3-1-1 المفهوم التقليدي للسياحة:

تعبر السياحة في المفهوم التقليدي لها عن انتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى لأغراض متعددة، وبقاؤهم في هذه الأماكن مدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة، ولا تزيد عن سنة (لخضر وآخرون، 2010)، وقد حددت منظمة السياحة العالمية WTO هذا التعريف بثلاثة معايير هي: الانتقال، والهدف "وهو المحدد لنوع السياحة"، والمدة الزمنية، وهي ما بين النزهة "أقل من 24 ساعة" والهجرة.

3-1-2 السياحة والبيئة:

يُمارِس النشاط السياحي- وخاصةً في شكله التقليدي- آثاراً متباينة على البيئة التي ينشأ فيها، فالكثير من المشاريع والبرامج السياحية تفرز آثاراً مدمرةً على البيئة بمختلف مكوناتها، ومن ذلك أن إقامة الفنادق والمنشآت المعمارية ذات الطابع السياحي في أماكن طبيعية يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالمعالم الطبيعية وتدميرها، ويمكن أن يؤدي كذلك إلى الإضرار بالحياة البرية "نباتية وحيوانية"، الأمر الذي يؤدي إلى انقراض العديد من أنواع النبات والحيوان (الطيب ودلال، 2010)، ومن الآثار السلبية التي يتركها النشاط السياحي التقليدي على البيئة ما يأتي (سالم وسلمان، 2009):

أ- الزيادة المفرطة في أعداد السواح تمثل عبئاً على الموارد السياحية، وعلى المرافق العامة كالمواصلات والفنادق وخدمات الكهرباء والمياه، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التلوث واستنزاف الموارد.

ب- إتلاف بعض مناطق الجذب السياحي، كالمعالم الأثرية من خلال التصرفات غير المحسوبة من قبل بعض السواح.

ج- الإضرار بالبيئة البحرية كالأسماك النادرة، والشعب المرجانية نظراً لتزايد الضغط على استخدام هذه الموارد.

د- انتشار القمامة والفضلات في أماكن الجذب السياحي كالجبال، والغابات، والشواطئ.

هـ- ويلاحظ أن هذه الآثار السلبية للسياحة إنما تنشأ عن عدم احترام البيئة، وسوء تخطيط وتنفيذ البرامج السياحية (سالم وسلمان، 2009)، وعلى هذا فإن العلاقة الإيجابية بين السياحة والبيئة لابد أن تنشأ على أساس القواعد الآتية: (الترهوني، 2008)

و- قدرة الموقع السياحي على الاستخدام: وذلك بتحديد العدد الملائم للسواح الوافدين إلى ذلك الموقع.

ز- مرونة وحساسية النظام البيئي: وذلك بمراعاة خصوصية المواقع السياحية والاختلافات فيما بينها.

ح- توافر الوعي البيئي لدى المستثمرين في قطاع السياحة.

3-1-3 تعريف السياحة البيئية:

تعبر السياحة البيئية عن ذلك النمط من النشاط السياحي الذي يراعي ويحترم متطلبات التوازن البيئي، وهي بذلك سياحة صديقة للبيئة (خان وزاوي، 2010)، وهي تعكس ذلك النمط من السياحة الذي يكون فيه التخطيط السياحي متكاملاً مع سياسات المحافظــة على البيئة (الترهوني، 2008)، وهي تعبر في ذات الوقت عن السفر لزيارة المناطق الطبيعية بهدف الاستمتاع بالمناظر الطبيعية، أو بهدف الدراسة، أو لأغراض ثقافية (خان وزاوي، 2010).

ويعرف الصندوق العالمي للبيئة السياحة البيئية على أنها "السفر إلى المناطق الطبيعية التي لم يلحق بها التلوث، ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها، ونباتها، وحيواناتها البرية، وحضاراتها في الماضي والحاضر"

(خان وزاوي، 2010).

3-1-4 أنواع السياحة البيئية: للسياحة البيئية أنواع متعددة منها: (برقوق وقسمية، 2010)

أ. **سياحة الاستكشاف:** وهي تتعلق بارتياد المناطق غير المأهولة، بغية الوصول لمعرفة جديدة، أو التحقق من معارف مشكوك في صحتها، وتكون البيئة الطبيعية بما فيها من نظم وقوانين وعادات وتقاليد المقصد السياحي لهذا النوع عن الساحة البيئية.

ب. **سياحة الاستجمام والترفيه:** وهي تهدف إلى الراحة والاستجمام والترفيه، وذلك بالسفر إلى المناطق الطبيعية خارج المدن.

ج. **السياحة البيئية العلاجية:** كزيارة الأماكن الطبيعية ذات الخصائص الاستشفائية، كحمامات الطين، وعيون المياه الساخنة.

د. **سياحة مراقبة الحياة البرية:** وذلك لرصد ودراسة حياة الطيور والحيوانات وغيرها من المخلوقات في بيئتها الطبيعية.

هـ. **السياحة الرياضية:** كالسباحة، والغطس، والتزلج على الجليد، وبعض الرياضات المائية.

و. **سياحة الصيد:** كالصيد البري، والصيد البحري، وهي مقيدة بقوانين حماية البيئة والتنوع البيولوجي.

ز. **السياحة البيئية الثقافية:** كزيارة المناطق الأثرية، وحضور المهرجانات الثقافية، للتعرف على تقاليد وثقافات الشعوب الأخرى.

ح. **السياحة البيئية الاجتماعية:**وتهدف إلى التعارف والتقارب بين البشر، وتكوين الصداقات والعلاقات الاجتماعية المختلفة.

3-2 المقومات البيئية للسياحة:

حيث إن السياحة البيئية تتعلق بتلك الأنشطة السياحية المستهدفة للبيئة كمقصد سياحي، المراعية لمتطلبات التوازن البيئي، فإن عناصر الجذب السياحي في هذه البيئة تعد بمثابة المقومات التي تعزز من فرص تطوير هذا النمط من النشاط السياحي، ومن أهم المقومات البيئية للسياحة ما يأتي: (غرايبة، 2012).

3-2-1 مقومات البيئة الطبيعية: ومن أهمها:

أ. **الموقع الجغرافي للدولة:** يقصد بذلك الموقع القاري، والموقع الفلكي، حيث إن موقع دولة ما في قارة ما يعطيها خصائص طبيعية تختلف عن دولة أخرى في قارة أخرى، وذلك من حيث التضاريس وطبيعة الأرض والتنوع النباتي والحيواني، الأمر الذي يعد عنصر جذب للسواح من دول أخرى، وفضلاً عن ذلك، فإن الموقع الفلكي للدولة من خطوط الطول والعرض يؤثر بشكل عام في تشكيل طبيعة المناخ الأمر الذي يعد عامل جذب للسواح من أقاليم مناخية أخرى.

ب. **المقومات الجيولوجية:** كأنواع الصخور، وطبقات الأرض التي صارت تستهوي هواة المغامرة والمستكشفين.

ج. **المقومات الجيومورفولوجية:** وتتعلق بأشكال سطح الأرض كالجبال والسهول والكثبان الرملية والأنهار والصحاري.

د. **المقومات المناخية:** وتشمل عناصر المناخ المختلفة كالحرارة والرطوبة والأمطار والرياح، ومن أنواع السياحة القائمة على هذا النوع من المقومات سياحة المصائف وسياحة المشاتي، وبعض الالعاب البحرية التي تعتمد على الريح (الرياضات الشراعية وغيرها)

هـ. **مقومات مستمدة من المياه وأشكالها:** ومن ذلك البحار، والمحيطات، والأنهار، والسدود، والبرك الطبيعية، والبرك الصناعية، وهي تجتذب هواة السياحة الشاطئية والنهرية والسياحة العلاجية في بعض الأحيان.

3-2-2 مقومات البيئة الاجتماعية:

وهي الإطار الذي يحدد علاقات الإنسان مع غيره، وتنقسم إلى جانبين هما:

أ. **الجانب المادي:** وهو من صنع الإنسان كالمسكن، والملبس، ووسائل النقل، والمعدات التي يستخدمها في حياته اليومية، والتي تصبح هدفاً للسواح للتعرف عليها (الصناعات التقليدية) .

ب. **الجانب غير المادي:** ويشمل العقائد، والعادات، والتقاليد، والأفكار، والقيم التي يقوم عليها مجتمع ما.

وبشكل عام فإن مكونات البنية التحتية تعد عنصراً جاذباً للكثير من السواح، ومن ذلك مكونات البيئة التحتية كالمطاعم والفنادق، وكذلك التعليم، والصحة، والأماكن الدينية التي صارت تجتذب الكثير من السواح بغرض الدراسة أو العلاج أو الزيارات الدينية، أضف إلى ذلك السواح الوافدين لزيارة المواقع الأثرية، ومحبي التعرف على ثقافات وعادات الشعوب "السياحة الثقافية".

3-2-3 مقومات البيئة البيولوجية:

وتشمل مكونات المحيط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان، والذي يحوي العديد من الكائنات الحية الحيوانية والنباتية.

3-4 أهمية السياحة البيئية وقواعدها:

3-4-1 أهمية السياحة البيئية: ينظر لأهمية السياحة البيئية من خمس نواحٍ هي(برقوق وقسمية، 2010):

أ. **الأهمية الاقتصادية:** للسياحة البيئية أهمية اقتصادية كبيرة في مجال التوظيف، وتنويع الصادرات، وتنشيط حركة الإنتاج في القطاعات الأخرى المرتبطة بالسياحة، كالمواصلات، والخدمات الفندقية وغيرها، وعلاوة على ذلك فإن الاستثمار في مجال السياحة البيئية هو استثمار آمن بيئياً؛ لأنه لا يتضمن أي مخاطر بيئية قد تصعب معالجتها، فهو استثمار صديق للبيئة.

ب. **الأهمية السياسية:** للسياحة البيئية أهمية سياسية تتجسد في تعميق درجة الانتماء وحب الوطن، وذلك من خلال التعرف على المقومات الطبيعية والثروات التي ينطوي عليها، إضافةً إلى ذلك فهي تلعب دوراً بارزاً في إحداث نوع من التقارب بين الشعوب وتنشيط العلاقات الدولية من خلال الحركات السياحية المتبادلة.

ج. **الأهمية الاجتماعية والإنسانية:** تساعد السياحة البيئية في تحقيق قدر كبير من التفاعل الاجتماعي من خلال الاختلاط بالسواح من مختلف الجنسيات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العلاقات الاجتماعية مع السواح، وتحقق السياحة البيئية كذلك نوعاً من التوازن الاجتماعي من خلال إحداث حالة من الرضى العام الناجمة عن تحسن الوضع المعيشي الناجم عن توفر فرص العمل في مجال السياحة.

د. **الأهمية الثقافية والحضارية:** تعمق السياحة البيئية درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة، وهي أداة للتواصل الفكري والحضاري بين الشعوب، وأداة للمحافظة على الموروث الثقافي الذي يعد عنصراً مهماً من مقومات السياحة البيئية.

هـ. **الأهمية البيئية:** تقوم السياحة البيئية على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وهي بذلك تعتمد التخطيط السليم لاستخدام تلك الموارد، بحيث يتم تحقيق أقصى استفادة منها مع المحافظة على قدرتها على التجدد والتنامي، وتؤسَّس السياحة البيئية على احترام البيئة وترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن البيئي، الأمر الذي يؤكد أهميتها البيئية.

3-4-2 قواعد السياحة البيئية:

حيث إن السياحة البيئية صارت منهجاً للمستثمرين في مجال السياحة في العديد من دول العالم، فإنه من الأهمية بمكان معرفة مرتكزاتها وقواعدها التي تتلخص في الآتي: (خان وزاوي، 2010)

أ- تقليل الآثار السلبية للسياحة على الموارد الطبيعية والبيئية والاجتماعية والثقافية.

ب- نشر الوعي بين السواح بأهمية المحافظة على البيئة ووضع التشريعات اللازمة لضمان حمايتها.

ج- التأكيد على ضرورة ضمان المحافظة على الخصوصية الثقافية للمجتمعات المعنية وذلك كشرط للاستثمار في مجال السياحة.

د- التعاون بين كل الجهات المسؤولة عن السياحة وعن البيئة من أجل تخطيط السياحة على أسس بيئية.

هـ- تأسيس ذلك النوع من البنية التحتية الذي ينسجم مع متطلبات البيئة.

و- الإدارة السليمة للموارد البيئية بما يحافظ على التنوع الحيوي.

ز- إدماج السكان المحليين في النشاط السياحي، وتوعيتهم سياحياً وبيئياً، وتحسين مستوياتهم المعيشية من خلال توفير فرص عمل مناسبة لهم في القطاع السياحي.

ح- مراعاة القيمة الاستيعابية للمرافق السياحية، وتقليل درجة التلوث الناجم من استعمال وسائل النقل.

ط- تشجيع كل من إعادة التدوير وإعادة التصنيع والزراعة العضوية.

3-4 السياحة البيئية والتنمية المستدامة:

تهدف هذه الفقرة إلى محاولة الربط بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، وذلك من خلال استعراض مفهوم السياحة المستدامة وعلاقته بالسياحة البيئية، وبالتالي التوصل للدور الذي تلعبه السياحة البيئية في خدمة أهداف التنمية المستدامة.

3-4-1 مفهوم السياحة المستدامة:

يقصد بالسياحة المستدامة، ذلك النمط من النشاط السياحي الذي يقوم على مبدأ الاستغلال الأمثل للموارد السياحية دون المساس بقدرتها على التجدد والاستمرار، وتكون السياحة في هذه الحالة نقطة الالتقاء بين حاجات السواح وحاجات المجتمعات المضيفة، بحيث يتم توفير فرص العمل للمواطنين المحليين واحترام البيئة وعدم استنزاف الموارد السياحية، والمحافظة على التوازن البيئي (رايس وآخرون، 2010)، وللاستدامة السياحية ثلاثة أوجه هي: الاستدامة الاقتصادية، والاستدامة الاجتماعية والثقافية، والاستدامة البيئية. (سالم وسلمان، 2009)

وتجدر الإشارة هنا إلى الاهتمام العالمي بالسياحة المستدامة من خلال العديد من المؤتمرات والمواثيق الدولية، كميثاق السياحة المستدامة الذي صدر في Lanzarote بإسبانيا سنة 1995، والذي أكد على أن السياحة قد أصبحت ظاهرة عالمية لها دورها الاقتصادي المتميز، وأنها في ذات الوقت قد صارت عاملاً من عوامل التدهور البيئي، وأكد الميثاق على ضرورة احترام التوازن البيئي في إطار هذا النشاط (بوعموشة، 2012).

وقد جاء بعد ذلك إعلان برلين 1997، والمدونة العالمية لأخلاقيات السياحة سنة 1999، وإعلان كبيك سنة 2002، وكلها أكدت على ذات المبدأ "احترام البيئة أثناء ممارسة النشاط السياحي" (بوعموشة، 2012).

3-4-2 علاقة السياحة البيئية بالتنمية المستدامة:

تعتمد عملية توضيح العلاقة التي تربط السياحة البيئية بالتنمية المستدامة على استعراض العلاقة المتشابكة التي تربط مفهوم السياحة البيئية بالسياحة المستدامة، حيث يمكن تصوير الأولى على أنها بمثابة التخطيط للنشاط السياحي على أسس بيئية، وهي فضلاً عن ذلك عملية تثقيفية توعوية للسواح بأهمية المحافظة على البيئة، وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ المراعية للبيئة والتي ينصح بتطبيقها

في حقل السياحة، أما السياحة المستدامة تعبر عن عملية الاستغلال الأمثل للموارد السياحية على أسس بيئية، فهي تعبر عن فعل الاستدامة بواسطة تطبيق مبادئ السياحة البيئية (رايس وآخرون، 2010)، وعلى هذا فإن السياحة البيئية هي من العناصر المهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تقوم على استدامة الموارد والمحافظة على البيئة.

رابعاً: السياحة البيئية والتنمية المستدامة في ليبيا:

يهدف هذا القسم إلى محاولة التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه السياحة البيئية بالنسبة لمستقبل التنمية المستدامة في ليبيا، وذلك من خلال التعرف على أهمية السياحة بالنسبة للتنمية بشكل عام، مع التركيز على مبررات وأهمية تبني نمط السياحة البيئية بالنسبة للتنمية المستدامة في ليبيا، ومن ثم مناقشة مقومات وانماط السياحة البيئية في ليبيا، ومعوقاتها وآليات تفعيلها.

4-1 أهمية القطاع السياحي بالنسبة لمستقبل التنمية في الاقتصاد الليبي:

يعد القطاع السياحي من القطاعات المرشحة للعب دور مهم في رسم ملامح التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال المرحلة المقبلة، وذلك نظراً لما تنطوي عليه ليبيا من مقومات سياحية من جهة، ولما صار يضطلع به القطاع السياحي من دور بارز على مستوى الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، ويمكن تلخيص أهمية القطاع السياحي بالنسبة لمستقبل التنمية الاقتصادية في ليبيا في النقاط الآتية:

4-1-1 السياحة أداة لتنويع مصادر الدخل:

رغم الإيرادات الكبيرة التي حققها الاقتصاد الليبي من موارده النفطية خلال السنوات الماضية إلا أنه يعد أقل الاقتصادات تنوعاً بين الدول المنتجة للنفط (صندوق النقد الدولي، 2006)، حيث بلغت مساهمة قطاع استخراج النفط والغاز في تكوين الناتج المحلي الإجمالي GDP ما نسبته 63.1% سنة 1970 انخفضت سنة 1990 إلى 39.33%، مرتفعةً خلال العام 2012 إلى 83.88%، وقد بلغت سنة

2014 ما يقدر بـ 48% (مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2010) (مصرف ليبيا المركزي، 2014) (مصرف ليبيا المركزي، 2016)، ورغم الجهود التي بذلت من خلال الخطط والبرامج التنموية التي نفذت خلال العقود الماضية فلا يزال الاقتصاد الليبي يعاني ذات الاختلالات في مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي انعكس بشكل واضح في تركز الصادرات في مجال النفط الأمر الذي يضع قيداً خطيراً على عملية التنمية، التي صارت تتأثر في تمويلها بتقلبات أسعار النفط، وقد تم خلال الحقب الماضية التركيز على قطاعي الإنتاج الرئيسين "الزراعة والصناعة" كأداة لتنويع مصادر الدخل، حيث استحوذ هذين القطاعين على نسب مهمة من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط لم تنخفض عن 25.6% خلال الفترة 1973-1985 (تقرير التنمية البشرية، 1999)، مرتفعة سنة 1990 إلى ما نسبته 36.55%، وانخفضت سنة 2000 إلى 31%، وبلغت سنة 2006 ما نسبته 19.8% (مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2010)، ويعود هذا التركز القطاعي في هيكل الناتج المحلي الاجماليإلى عدم التركيز على القطاعات التي تحظى فيها ليبيا بمزايا نسبية تؤهلها للنجاح، وبالتالي فقد اتجهت الانظار مؤخراً إلى الاهتمام بقطاع السياحة الذي تحظى فيه ليبيا بمقومات مهمة، وقد شجع النمو الحاصل في مساهمة القطاع الخدمي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا على تبني هذا الاتجاه، حيث حقق هذا القطاع ثاني أعلى مساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بعد القطاع النفطي، فلم تنخفض مساهمته هذه عن 22.6% خلال الفترة 1970-2012 (الحويج،2015).

4-1-2 السياحة أداة لتنويع الصادرات:

شهد الاقتصاد الليبي خلال العقود الماضية تركزاً سلعياً في الصادرات، حيث استحوذت صادرات القطاع النفطي على هيكل الصادرات بنسب وصلت سنة 1980 إلى 100%، ولم تنخفض خلال الفترة 1970-2010 عن 94.3% (الهيئة العامة

للمعلومات والاتصالات، 2010)، وحيث أن ميزان الخدمات الليبي قد حقق عجزاً متواصلاً خلال العقود الماضية (مصرف ليبيا المركزي، 1970–2014)، فإن القطاع السياحي يمكن أن يكون أداةً مهمةً لإحداث التنويع المطلوب في هيكل الصادرات الليبية.

4–1–3 السياحة أداة لتنويع هيكل العمالة:

تتركز القوى العاملة الليبية بشكل كبير في القطاع الخدمي، وبالتحديد في قطاعات الإدارة العامة، والدفاع، والضمان الاجتماعي، حيث بلغت حصة هذه القطاعات من إجمالي العمالة خلال العام 2009 ما نسبته 58.7% (مصرف ليبيا المركزي، 2010)، وقد شهدت القوى العاملة الليبية خلال العقود الماضية عملية إحلال بين قطاعات الإنتاج الرئيسة "الزراعة والصناعة والخدمات" لصالح القطاع الخدمي، الذي صار يستحوذ على أكثر من 75% من إجمالي العمالة لسنة 2012، التي تركزت في قطاع التعليم بالدرجة الأولى (مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2010) (صندوق النقد العربي، 2013)، ولهذا فإن تفعيل القطاع السياحي يمكن أن يساعد في استيعاب جزء من القوى العاملة التي تركزت في القطاع الخدمي "وخاصةً القطاع العام"، والتي أرهقت كاهل الدول الليبية بالكثير من النفقات، ويعزز من هذا الاتجاه أن القطاع السياحي قد ولَّد سنة 2013 ما يربو عن 100 مليون وظيفة على المستوى العالمي (*WTO*, 2014).

4–1–4 معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات:

يحقق ميزان المدفوعات الليبي منذ أن تم إنتاج وتصدير النفط بكميات تجارية "1963" فائضاً نتج بالدرجة الأولى عن تفوق الصادرات النفطية على كافة البنود الأخرى من الميزان، وفي ذات الوقت يحقق ميزان الخدمات عجزاً مستمراً جعل الاقتصاد الليبي مستورداً صافياً للخدمات (مصرف ليبيا المركزي، 1970–2014)، الأمر الذي يعني ارتهان فائض ميزان المدفوعات الليبي بقطاع النفط الذي تخضع

صادراته لتقلبات الأسعار العالمية لهذه السلعة، ولعل الأزمة الأخيرة لأسعار النفط العالمية خير دليل على ذلك، وعلى هذا فإن تنمية القطاع السياحي يمكن أن تساعد في تنويع مصادر الصرف الأجنبي وتحسين وضع ميزان الخدمات وميزان المدفوعات بشكل عام.

4-1-5 القطاع السياحي أداة لتحقيق التنمية المكانية:

تشهد ليبيا تركزاً سكانياً في المدن، حيث بلغت نسبة القاطنين في المدن من سكان ليبيا سنة 2013 ما نسبته 77.9% (صندوق النقد العربي، 2014)، ولذلك فقد بُذلت الكثير من الجهود خلال الخطط التنموية التي تم تنفيذها خلال العقود الماضية لتحقيق التنمية المكانية، وتشجيع الهجرة العكسية، الأمر الذي لم يحالفه النجاح بشكل كبير، ويعد القطاع السياحي من القطاعات المرشحة للمساهمة في هذه العملية، خاصة وأن المقومات السياحية في ليبيا تتوزع بين مختلف مناطق البلاد.

4-2 السياحة البيئية مدخل للتنمية المستدامة في ليبيا:

سيتم في هذا القسم استعراض أهم المشكلات البيئية الناجمة عن ممارسة النشاط السياحي التقليدي في ليبيا، إضافة إلى عرض أهم المشكلات البيئية التي تعيق النشاط السياحي ذاته، وسيتم فضلاً عن ذلك تحليل أهمية تطبيق أنماط السياحة البيئية في التغلب على هذه المشكلات، الأمر الذي يعد معززاً لجهود التنمية المستدامة في ليبيا.

4-2-1 المشكلات البيئية معوق للتنمية المستدامة في ليبيا:

تسعى ليبيا- شأنها في ذلك شأن العديد من دول العالم- إلى تحقيق التنمية المستدامة، وحيث إن القطاع السياحي من القطاعات المرشحة للعب دور بارز في مستقبل التنمية الاقتصادية في ليبيا، فلابد أن يتم تهيئة هذا القطاع وتكييف نشاطاته بما يتوافق ومتطلبات حماية البيئة، التي تصب بدورها في خدمة التنمية المستدامة، ولعل نمط السياحة البيئية *Ecotourism* هو الأداة التي يمكن أن يتم عن طريقها

تحقيق هذا الهدف، ويمكن تلخيص الآثار التي تركها النشاط السياحي التقليدي على البيئة في ليبيا في النقاط الآتية: (وزارة السياحة، 1998)

أ. حيث إن النشاط السياحي في ليبيا لا يزال محدوداً وأنه يشغل مساحة محدودة من الأرض الليبية، فإن الأثر البيئي للسياحة وفي أكثر صوره وضوحاً ينحصر في المناطق الساحلية، وخاصةً ما يتعلق بالشواطئ والكثبان الرملية والغابات الساحلية، ورغم أن الاستعمال المكثف لهذه المناطق يعد موسمياً، فإن الكثبان الرملية والنباتات والأشجار في الغابات الساحلية قد تضررت بشكل واضح من استعمال السيارات، حيث تسبب الازدحام في حركة السيارات في إحداث بعض الأضرار لبعض المناطق الأثرية والشواطئ والنباتات والأشجار بالغابات، خاصة في بعض المناطق التي تمتاز بجمالها الطبيعي، ومن الأمثلة على ذلك منطقة واو الناموس، ورغم ضعف حجم النشاط السياحي حالياً إلا أن هذه الأضرار ستتسبب- في حال عدم التحكم فيها- في تناقص قدرة هذه المكونات الطبيعية في حماية الأراضي المجاورة من العواصف البحرية.

ب. المناطق الصحراوية النائية تتعرض لأضرار نتيجة النشاط السياحي التقليدي تنجم عن إتلاف بعض الأنواع من الشجيرات التي تنمو في هذه الأراضي، وذلك لاستعمالها في إيقاد النار، كما أن البيئة الصحراوية تعاني أيضاً من إلقاء النفايات الصلبة الأمر الذي أدى على الإضرار بها.

ج. التلوث بالضوضاء: وهي تلك الضجة الناجمة عن حركة المرور والازدحام الناشئ عن حركة السواح، وهذا المصدر من مصادر التلوث لا يعد بوضعه الحالي خطيراً على مستقبل السياحة في ليبيا.

وفضلاً عن ذلك فإن القطاع السياحي ذاته يواجه تحديات ناشئة عن تلوث البيئة السياحية، يمكن أن تحد من فعالية هذا القطاع في المستقبل، ومن هذه التحديات ما يأتي:

أ. التلوث بالنفايات الصلبة: تنتشر في ليبيا العديد من مظاهر التلوث بالنفايات الصلبة، ومن ذلك إلقاء القمامة "كالأكياس البلاستيكية" ومخلفات مواد البناء على جوانب الطرقات العامة، وعلى الشواطئ التي تعد عنصر جذب مهم للسواح، وتنتقل المخلفات الصلبة أحياناً بفعل حركة جريان المياه بالأودية التي تصب في الساحل (وكالة البيئة الأوروبية، 2006) للساحل ومن ذلك أيضاً التلوث بالقطران على الشواطئ الصخرية، التي تراوحت نسبته من 13.5% إلى 37.9% في المناطق الممتدة من مصراتة الى زوراة (الوالدة، 2017) ومن مخاطر هذه النفايات أن معظمها غير قابل للتحلل، وتعد هذه الظاهرة تهديداً لمستقبل التنمية السياحية في ليبيا.

ب. التلوث البحري الناجم عن تصريف مياه المجاري في البحر، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً على الحياة البحرية والصحة العامة بشكل عام، وقد ينتج التلوث البحري أيضاً من خلال اختلاط الغبار والغازات المنبعثة من المصانع بمياه الأمطار، وحينما تتساقط هذه الأمطار المحملة بالمواد الملوثة على الشوارع أو الأراضي القريبة من البحر وتختلط بالمواد الناجمة عن انبعاثات عوادم السيارات تندفع مباشرة إلى المسطحات المائية مسببةً تلوثها، الأمر الذي يهدد سياحة السباحة والغطس، ويهدد الأحياء البحرية، وينطبق هذا الأمر على العديد من المدن الليبية الواقعة على البحر، والتي تحتوي على مصانع ومحطات توليد كهرباء، ومنها مدينة الخمس التي تحتوى على محطة كهرباء كبيرة جداً ومصنعي أسمنت.

ونستنتج من كل ذلك ضعف تطبيق معايير حماية البيئة في النشاط السياحي

التقليدي في ليبيا، ويؤكد تقرير تنافسية السياحة الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "WEF" هذه النتيجة، حيث وضعت ليبيا سنة 2008 في المرتبة 118 بين 130 دولة شملها هذا التقرير، وذلك في بند المحافظة على البيئة في النشاط السياحي، ولم يرد اسم ليبيا نهائياً في التقرير الصادر سنة 2013 (WEF, 2008) (WEF,2013)، ويدل ذلك دلالةً واضحةً على ضعف الاتجاه البيئي في النشاط السياحي التقليدي في ليبيا، وذلك رغم أن الناحية التخطيطية والتشريعية قد ركزت على هذا الجانب (وزارة السياحة، 1998)، وتتسبب هذه المشكلات في إعاقة مسيرة التنمية المستدامة في ليبيا الأمر الذي يستوجب تخطيط القطاع السياحي– الذي يتوقع أن يكون له دور بارز في مستقبل الاقتصاد الليبي– على أسس بيئية.

4-2-2 أهمية السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا

نظراً للأهمية التي تمثلها السياحة البيئية فيما يتعلق بتسريع خطى التنمية المستدامة، ستناقش هذه الفقرة أهمية السياحة البيئية بالنسبة لمستقبل التنمية المستدامة في ليبيا من ثلاث زوايا هي:

أ. ترشيد استخدام الموارد السياحية: ويقصد بذلك المحافظة على الحد الأمثل للطاقة الاستيعابية للمورد السياحي، التي تعرف على أنها كثافة الاستخدام التي يتحملها المورد السياحي قبل أن تتدهور درجة الإقبال عليه من قبل السائح، وبالتالي تتناقص قيمته كعنصر جذب سياحي (عبد الجليل، 2008)، وتتعرض العديد من الموارد السياحية في ليبيا لأضرار تنتج عن كثافة استخدامها، ومن ذلك:

- الأضرار التي طالت بعض المدن الأثرية كمدينة لبدة الكبرى وصبراتة وشحات نتيجة الاستخدام المكثف لهذه المواقع من قبل السواح، ومن ذلك رمي القمامة، والعبث بمحتويات هذه المرافق، ككتابة الأسماء والذكريات على الأعمدة الأثرية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويهها وفقدانها بعض خصائصها كعنصر جذب سياحي (وزارة السياحة، 1998).

- تتعرض الشواطئ للعديد من مظاهر التلوث الناجمة عن استخدامها في مواسم الاصطياف، ومن أبرز هذه المظاهر التلوث الناجم عن رمي النفايات الصلبة.
- تتعرض الغابات الساحلية للكثير من الأضرار نتيجة اقتلاع الأشجار، وتدمير الكثير من مظاهر الحياة النباتية.
- الأضرار التي تعرضت لها بعض مظاهر الحياة الطبيعية في الصحراء، كالنباتات التي تستخدم لإيقاد النار من قبل مرتادي السياحة الصحراوية، وكذلك فإن سيارات الدفع الرباعي المستخدمة في التنقل عبر الصحراء تسببت في بعض الأضرار على مظاهر السطح والتضاريس في تلك المناطق. (وزارة السياحة، 1998)
- ساهمت السياحة الشاطئية في بعض الأضرار فيما يتعلق بانقراض بعض أنواع البرمائيات "كالسلاحف البحرية"، وقد أطلقت الدولة الليبية من قبل مشروعاً لحماية هذا النوع من السلاحف (عبد الجليل، 2008).

وعلى هذا فإن الموارد السياحية في ليبيا وإن كانت لم تصل بعد إلى الحد الأقصى للاستيعاب نتيجة تدني الحركة السياحية مقارنةً بالدول الأخرى، فإنها بحاجة لتطبيق مبادئ السياحة البيئية كخطوة استباقية، خاصةً وأن السياحة مرشحة للعب دورٍ أبرز في الاقتصاد الليبي مستقبلاً.

أ. المحافظة على التنوع الحيوي: تعد عملية المحافظة على التنوع الحيوي وبقاء الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض عاملاً أساسياً من عوامل تنشيط السياحة البيئية (خنفر، 2006)، حيث إن هذا النوع من السياحة قد يقوم في أحد أشكاله المتعددة على هذه الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض كعنصر من عناصر الجذب السياحي، وتعد منطقة الشريط الساحلي في ليبيا من أكثر المناطق تنوعاً، غير أن التركز السكاني، وتركز الأنشطة

الاقتصادية في هذه المنطقة يعرضها لمخاطر متعددة تؤثر في عملية التنوع الحيوي (الهيئة العامة للبيئة، 2010)، وتعد الجهود التي تبذلها ليبيا في مجال التنوع الحيوي متواضعة إذا ما قورنت بالجهود المبذولة من بعض الدول الأخرى المجاورة، ومن المؤشرات الدالة على ذلك نسبة الأراضي المخصصة للمحميات الطبيعية إلى إجمالي مساحة البلاد، التي بلغت في ليبيا ما نسبته 0.16%، مقارنة بما نسبته 14.9% في مصر و24% في الجزائر (الهيئة العامة للبيئة، 2010)، ونستنتج من كل ذلك أن تنمية السياحة البيئية سوف يحسن من مؤشرات التنوع الحيوي وبالتالي التنمية المستدامة.

ب. *حماية الثقافة المحلية:* تساعد السياحة البيئية على حماية الموروث الثقافي للشعوب، وذلك لأنها – أي السياحة البيئية– تقوم على مبدأ احترام المحيط بكافة جوانبه البيئية والثقافية والاجتماعية، وتقوم السياحة البيئية الثقافية على بعض عناصر الجذب السياحي مثل المهرجانات الفنية والتراثية، والصناعات التقليدية التي تعكس الموروث الثقافي للشعوب، الأمر الذي يدفع للمحافظة على الموروث الثقافي كعنصر جذب سياحي، وتقام في ليبيا بعض المهرجانات الثقافية كمهرجان درج السياحي، وعلى هذا فمن المتوقع أن تساعد السياحة البيئية على المحافظة على الموروث الثقافي الليبي.

4-3 واقع السياحة البيئية في ليبيا ومعوقاتها وآليات تفعيلها:

4-3-1 مقومات وأنماط السياحة البيئية في ليبيا:

وفقاً للمقومات السياحية البيئية المتاحة في ليبيا، يمكن تلخيص أهم مقومات وأنماط السياحة البيئية في ليبيا في الآتي:

أ. **السياحة البحرية:** وتشمل الغطس، والسباحة، والصيد الشاطئي، والرياضات البحرية، إضافةً إلى الاستجمام على الشواطئ، وتتمتع ليبيا في هذا الإطار بشاطئ

طويل يناهز الألفي كيلو متر، ويحتوى على الكثير من عناصر الجذب السياحي التي منها الخلجان كخليج السدرة، وخليج طبرق، وخليج بمبا، وخليج فروة، وتتميز السواحل الليبية كذلك بتنوع تضاريسها التي تشتمل الشواطئ الرملية الممتدة من بنغازي شرقاً إلى منطقة قصر أحمد غرباً، وحتى زليتن والخمس وأجزاء متفرقة من المنطقة الغربية، إضافةً إلى بعض التشكيلات الحجرية في سواحل الجبل الأخضر، ومنطقة الخمس التي تصلح لممارسة هواية الصيد الشاطئي.

ورغم ذلك لا تزال السياحة البحرية في ليبيا متواضعة، مقارنةً بدول البحر المتوسط الأخرى، ويعود ذلك لغياب التطوير، وكذلك السمعة السياحية لهذا النوع من السياحة رغم توفر المقومات (وزارة السياحة، 1998).

ب.السياحة الصحراوية : ويعد هذا النوع من السياحة من الأنواع التي لقيت نجاحاً كبيراً في الدول المغاربية ومنها ليبيا، ويستهدف هذا النوع من السياحة زيارة الصحراء للتمتع بما فيها من معالم سياحية، تتنوع من الكثبان الرملية إلى الجبال والواحات، إضافةً إلى مخيمات وقرى البدو، وما تحويه من أشكال الحياة والعادات والتقاليد والثقافة التي تجتذب هواة السياحة الثقافية، ومن المقومات التي تنطوي عليها الصحراء الليبية الأودية والجبال والكثبان الرملية والبحيرات التي تمتد على مساحة شاسعة من الأرض، ومن ذلك بحر الرمال العظيم في منطقة الجغبوب، وبعض الأودية كوادي الشاطئ، ووادي تاناروت، ووادي عتبة، وبحيرات الدوادة، والملفا، وبحيرة واو الناموس، إضافةً إلى بحيرة قبرعون المشهورة، وتعد السياحة الصحراوية في ليبيا من أكثر انواع السياحة نشاطاً، وتتركز في مناطق غدامس، وواو الناموس، وجبال أكاكوس، وغيرها من المناطق السياحية في الجنوب.

ج. السياحة الجبلية: ويستهدف هذا النوع من السياحة التمتع بالهواء الجبلي النقي، والمناظر الطبيعية، إضافةً إلى ممارسة بعض الرياضات الجبلية كالتسلق والمشي، وتنطوي ليبيا على منطقتين جبليتين مهمتين هما الجبل الأخضر في الجزء الشرقي

من البلاد وجبل نفوسة في الجزء الغربي منها، ويعد الجبل الأخضر من المناطق الغنية بمختلف أنواع الحياة البرية "الحيوانية والنباتية"، أضف إلى هاتين المنطقتين جبال الهروج، وجبال السوداء، وجبال تمون وجبال أكاكوس في المنطقة الجنوبية، وشهدت المناطق الجبلية في ليبيا تذبذباً واضحاً في تدفق السواح الدوليين، وكمثال على منطقة الجبل الأخضر نجد أن عدد السواح الوافدين لمدينة سوسة قد بلغ نسباً مهمة من إجمالي السواح الوافدين إلى ليبيا، تراوحت خلال الفترة 2002– 2008 من 17.5% إلى 24.8% (بن عمور، 2010)، ويدل ذلك دلالة واضحة على أهمية هذا الموقع بالنسبة للسياحة في ليبيا، ومن ناحية أخرى نجد أن أعداد السواح الوافدين لمدن جبل نفوسة أقل من ذلك بكثير، حيث لم تتجاوز أعداد السواح الوافدين لمدينة يفرن خلال الفترة 1990– 2000 ما عدده 178 سائحاً، تطورت خلال الفترة 2006– 2009 إلى 260 سائحاً (عمران، 2013).

د. السياحة الثقافية: تعد ليبيا دولةً غنيةً بالمقومات السياحية الثقافية، ومن ذلك المدن الأثرية كمدينة لبدة الكبرى، وصبراتة، وشحات، إضافة إلى المدن التاريخية القديمة كالمدينة القديمة بطرابلس، ومدينة غدامس القديمة، وبالنظر لهذا النوع من السياحة نجد أنها تجتذب أعداداً كبيرة من السواح، الأمر الذي أحدث ضغطاً كبيراً عليها.

5. المحميات الطبيعية:

تعبر المحميات الطبيعية عن الأقاليم التي اتخذت منها السلطات العامة مكاناً لمنع أي خرق أو تجاوزات في الاستغلال لكي تخدم الوحدات الإيكولوجية والجيورموفولوجية أو الجمالية التي بررت تأسيسها (غرابية، 2012)، وقد انشئت في ليبيا العديد من المحميات والمتنزهات الطبيعية بلغت إلى سنة 2010 ما مقدراه 11 محمية ومنتزه (الهيئة العامة للبيئة، 2010)، ورغم ذلك فإن مساحة المحميات والمتنزهات الطبيعية في ليبيا لا تتجاوز كما سبق ذكره 0.16% من المساحة

الاجمالية للبلد (الهيئة العامة للبيئة، 2010)، ومن هذه المنتزهات منتزه وادي الكوف بالجبل الأخضر، ومنتزه ومراعي الهيشة، ومحمية بئر عياد في المنطقة الجنوبية من سهل الجفارة، ومنتزه أبي غيلان بغريان، ومنتزه صرمان، ومنتزه النقازة، ومحمية نالوت، ومحمية مسلاته، ومحمية زلطن (الهيئة العامة للبيئة، 2010)، كما أن هناك اربع محميات تحت الإنشاء وهي محميات الجزعة بجبل الحساونة، ووادي قرعة زيد بمنطقة وادي الشاطئ، ومحمية بزيمة بمنطقة الكفرة، ومحمية جودائم غرب طرابلس (الهيئة العامة للبيئة، 2010)، ويمكن أن تكون هذه المحميات والمنتزهات الوطنية نواةً مهمةً للسياحة البيئية في ليبيا.

4-3-1معوقات السياحة البيئية في ليبيا وآليات تفعيلها:

أ. **معوقات السياحة البيئية في ليبيا:** يمكن تلخيص أهم معوقات السياحة البيئية في ليبيا في النقاط الآتية: (محمد، 1997) (وزارة السياحة، 1998) (برقوق وقسمية، 2010)

- *معوقات بيئية:* تؤثر العوامل البيئية بشكل مباشر على فاعلية النشاط السياحي البيئي في ليبيا، ومن ذلك التلوث البيئي في مناطق الجذب السياحي كالشواطئ التي تتعرض للتلوث نتيجة إلقاء النفايات الصلبة والسائلة، أضف إلى ذلك تناقص درجة التنوع الحيوي وانقراض عدد من النباتات والحيوانات التي من أبرزها السلاحف البحرية، وكذلك فإن مشكلة التصحر تعد من أهم المعوقات التي تعترض خطط السياحة البيئية، وتنتج هذه المشكلة عن إهمال الأراضي الزراعية، وعمليات اقتلاع الأشجار في الغابات، وتؤثر كل هذه العوامل في جاذبية أماكن الجذب السياحي، وتحد من قدرتها على اجتذاب السواح.
- عدم تطبيق المعايير البيئية في القطاع الصناعي، الأمر الذي أدى إلى انتشار التلوث على نطاق واسع، وخاصة في بعض المدن السياحية

المهمة كمدينة الخمس التي تنتشر فيها مصادر التلوث كمصانع الإسمنت، ومحطة توليد الكهرباء.

- الزحف العمراني على المناطق الطبيعية بشكل عشوائي غير مخطط، الأمر الذي يهدد المنظر العام للبيئة السياحية.
- عدم التركيز بشكل كاف على العناصر البيئية في عمليات التخطيط للتنمية السياحية في ليبيا، حيث يتم وضع الخطط بما يتوافق مع متطلبات السياحة التقليدية.
- إهمال المناطق الأثرية وتعرض أغلبها للإهمال وعدم الصيانة، ومن أبرز هذه المناطق المدن الأثرية الثلاث وهي لبدة الكبرى، وصبراتة وشحات، إضافة إلى بعض المواقع الأثرية المهمة الأخرى كفيلا سيلين بمنطقة الخمس.
- عدم وجود نظام للنقل العام في ليبيا، ويكتفى في عمليات نقل السواح على وسائل النقل التي تخصصها الشركات السياحية.
- قصور عمليات الترويج السياحي، وضعف عمليات التعريف بالمنتج السياحي الليبي للسائح الأجنبي.
- ضعف الوعي بأهمية المحافظة على البيئة الطبيعية، الأمر الذي يؤدي إلى تدني نسبة المساهمة في الحفاظ على الموروث الثقافي.

ب. آليات تفعيل السياحة البيئية في ليبيا: يتبنى هذا البحث الآليات الآتية كوسيلة لتفعيل السياحة البيئية في ليبيا:

– العمل المستمر من أجل تحسين البيئة والمحافظة عليها، وذلك بإصدار التشريعات التي تنص على ذلك، إضافةً إلى نشر الوعي بأهمية المحافظة على المقومات الطبيعية للبلد، وانعكاسات ذلك على مستوى النشاط السياحي، وبالتالي مستوى الدخل الوطني، وما يستتبع ذلك من تحسن في مستويات المعيشة.

– التوسع في إنشاء المحميات الطبيعية والمتنزَّهات الوطنية، وتطبيق المعايير البيئية في إدارتها.

– العمل على تطبيق معايير حماية البيئة في كافة الأنشطة الصناعية، وخاصةً تلك المقامة في المناطق السياحية.

– التوسع في إنشاء شبكات الطرق الحديثة التي توصل للمناطق السياحية، ومن أهمها المناطق الصحراوية التي تعاني من تدني مستوى شبكات النقل، وكذلك إقامة نظام مواصلات عامة فعال يسهل من عملية تنقل السواح بين مناطق البلاد، خاصةً مع اتساع الرقعة الجغرافية لليبيا.

– تحسين مستوى خدمات الاتصالات ومختلف عناصر البنية الأساسية المطلوبة للنشاط السياحي، ومن أهمها مرافق الإيواء السياحي، وتوزيع هذه المرافق بشكل متوازن بين المناطق المختلفة.

– نشر الوعي والثقافة السياحية لدى المواطن، الأمر الذي يساهم في الارتقاء بمستوى النشاط السياحي في ليبيا من خلال المشاركة الفعالة من جميع أبناء المجتمع في هذا النشاط.

– التركيز على الأبعاد البيئية في عملية التخطيط للتنمية السياحية في ليبيا بحيث يتم تشكيل هذه الخطط بما يتوافق ومبادئ السياحة البيئية.

– ضبط عمليات التوسع العمراني غير المخطط، وضبط المخططات المدنية والتوسع فيها بشكل مدروس.

– العمل على إجراء الصيانة الدورية للموارد السياحية، ومن أهمها المدن الأثرية.

– الاهتمام بالترويج السياحي واستخدام التكنولوجيا المتقدمة للتعريف بالمنتج السياحي الليبي.

خامساً: النتائج والتوصيات:

5-1 النتائج :من خلال ما تم تناوله في هذا البحث فقد تم التوصل للنتائج الآتية:

أ- يمثل القطاع السياحي أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل التنمية الاقتصادية في ليبيا، ويعود ذلك لوفرة المقومات السياحية من جهة، ومن حيث الأهمية التي أصبح القطاع الخدمي يمثلها في هيكل النشاط الاقتصادي خلال السنوات السابقة من ناحية أخرى، حيث لم تنخفض مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي *GDP*عن 22.6% خلال الفترة 1970-2014، وذلك فضلاً عن الدور الذي يمكن أن يلعبه في تنويع الصادرات وتوفير فرص العمل، وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

ب- تواجه ليبيا العديد من المشكلات البيئية التي تعد معوقاً أساسياً لتحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه المشكلات تلوث المناطق الساحلية والشواطئ بالنفايات الصلبة والسائلة، فضلاً عن بعض أنواع التلوث في المناطق الصحراوية الناجم عن عدم مراعاة السواح لإجراءات المحافظة على البيئة، إضافة إلى تعرض العديد من الغابات للكثير من الأضرار نتيجة اقتلاع الأشجار والإضرار بالحياة النباتية فيها، الأمر الذي ألحق الضرر بمناطق الجذب السياحي، وقلص من فرص ممارسة السياحة البحرية بالذات في ليبيا.

ج- تعاني ليبيا العديد من المشكلات المتعلقة بدرجة التنوع الحيوي، حيث أن العديد من أنواع النباتات والحيوانات معرضة للانقراض، وتعد الجهود المبذولة في عملية المحافظة على التنوع الحيوي في ليبيا ضعيفة، ومن المؤشرات الدالة على ذلك أن نسبة الأراضي المخصصة للمحميات الطبيعية لم تزد عن 0.16% من إجمالي مساحة البلاد.

د- تتعرض العديد من المرافق السياحية في ليبيا لأضرار ناجمة عن تلوث البيئة من ناحية، وعن الإهمال في الصيانة الدورية من ناحية أخرى، ومن أهم هذه المرافق المدن الأثرية كلبدة الكبرى، وصبراتة، وشحات، وتتمثل هذه الأضرار بالدرجة الأولى في رمي القمامة، والاستعمال المكثف لهذه المرافق من قبل السواح، والعبث بمحتوياتها.

هـ- الضعف الكبير في تطبيق إجراءات المحافظة على البيئة في القطاع السياحي التقليدي، حيث جاءت ليبيا في الترتيب 118 من 130 دولة في مجال المحافظة على البيئة، وذلك في تقرير تنافسية السياحية الدولية لسنة 2008.

و- تطبيق أنماط السياحة البيئية في ليبيا يعد مهماً بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من حيث ترشيد استخدام الموارد السياحية من جهة، والمحافظة على التنوع الحيوي، فضلاً عن مساهمتها الفعالة في حماية الثقافة المحلية والمحافظة عليها.

ز- تقتصر أنواع السياحة المطبقة في ليبيا في الوقت الحاضر على بعض الأنواع ذات العلاقة بالبيئة، ومن اهمها السياحة الصحراوية، والسياحة الجبلية، وخاصةً في منطقة الجبل الأخضر، والسياحة الثقافية المتعلقة بزيارة المدن الأثرية والمدن التاريخية القديمة، أما السياحة البحرية فهي ضعيفة رغم توفر المقومات في هذا المجال.

ح- أقامت ليبيا بعض المحميات الطبيعية والمنتزهات العامة التي يمكن أن تكون أساساً مهماً لتطوير بعض أنماط السياحة البيئية في البلاد، رغم ان هذه الجهود تظل محدودة بالمقارنة مع المقومات السياحية التي تنطوي عليها ليبيا.

ط- تعاني ليبيا العديد من المعوقات التي تحد من عملية تنمية السياحة البيئية، ومن أهمها التلوث البيئي، والزحف العمراني على المناطق السياحية، وعدم

إيلاء المعايير البيئية الاهتمام الكافي في عملية التخطيط للتنمية السياحية في ليبيا، إضافةً إلى عدم الاهتمام بصيانة وتطوير المدن الأثرية والتاريخية، وضعف البنية التحتية وخصوصاً نظم المواصلات العامة، وضعف الوعي السياحي لدى المواطن، وعدم الاهتمام بالترويج للمنتج السياحي الليبي.

2-5 التوصيات:

أ- العمل على تحسين البيئة الساحلية ومكافحة التلوث وتطبيق معايير حماية البيئة في القطاع الصناعي، وخاصة بالنسبة للمصانع المقامة قريباً من مناطق الجذب السياحي، إضافةً إلى المحافظة على الغابات والشواطئ والمناطق الصحراوية وتنميتها كعناصر جذب سياحي في ليبيا.

ب- المحافظة على التنوع الحيوي في ليبيا، وتحسين مستوى التوازن البيئي، وذلك بالمحافظة على الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض عن طريق إنشاء المحميات الطبيعية والمنتزهات، في كافة مناطق ليبيا.

ج- الاهتمام بالمرافق السياحية، وخاصةً المدن الأثرية والمدن التاريخية القديمة، وذلك بالصيانة الدورية وحمايتها من التلوث، وإنشاء المتاحف المتخصصة لحماية المقتنيات الأثرية النادرة والمحافظة عليها واستثمارها كمورد سياحي جاذب للسواح.

د- الاهتمام بالسياحة البحرية وتنميتها، والعمل علي تحسين البيئة الساحلية، ووضع حلول مناسبة لإعادة تدوير النفايات السائلة (نواتج الصرف الصحي) وإيقاف تصريفها في البحر.

هـ- التوسع في إقامة المحميات الطبيعية ودعمها، وتوزيعها على مختلف المناطق مراعاةً للتنوع في البيئة النباتية والحيوانية.

و- تنظيم التوسع العمراني، وتطبيق المخططات المعتمدة للمدن والتوسع فيها بشكل مدروس، وإعطاء البعد البيئي الاهتمام الكافي في عملية التخطيط

للتنمية السياحية في ليبيا، إضافةً إلى تطوير البنية التحتية وخصوصاً نظم المواصلات العامة.

ز- العمل على تنمية الوعي السياحي لدى المواطن، والاهتمام بالترويج للمنتج السياحي الليبي.

سادساً: المراجع:

6-1 المراجع العربية:

6-1-1 الكتب:

1. الترهوني، محسن ميلاد، 2008 "**السياحة البيئية والتنمية المستدامة- دراسة نموذج المجتمع الليبي**"ط1 دار الحرم للتراث، القاهرة.
2. غرايبة، خليف مصطفى، 2012 "**السياحة البيئية**" ط1 دار ناشري للنشر الالكتروني، عمان.
3. غنيم، عثمان محمد وأبو زنط، ماجدة أحمد، 2007 "**التنمية المستديمة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**"ط1 دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

6-1-2 الدوريات:

1. الوالدة، وليد مصطفى (2017). **تلوث الشواطئ الصخرية الليبية بالقطران**. مجلة البحوث الاكاديمية. الاكاديمية الليبية/ مصراتة. العدد9.
2. خان، أحلام وزاوي، صورية، 2010 "**السياحة البيئية وأثرها في التنمية في المناطق الريفية**" مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
3. خنفر، عايد راضي وخنفر، إياد عبد الإله، 2006 "**تسويق السياحة البيئية والتنوع الحيوي**" مجلة البحوث البيئية، المجلد 9، العدد 2، جامعة أسيوط، مصر.

4. ديب ومهنا (2009). **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية. المجلد 25 العدد 1.
5. سالم، سالم حميد و سلمان، طارق، 2009 "**الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة**" المجلة العراقية لبحوث التسويق وحماية المستهلك: العدد 2، 2009.
6. عمران، هدى محمد، 2013 "**واقع السياحة في مدينة يفرن**" المجلة الجامعة، المجلد2، العدد15، جامعة الزاوية، ليبيا.

6-1-3 المؤتمرات:

1. الحويج، حسين فرج "**القطاع السياحي وإمكانات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي**" ورقة قدمت في المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب/ جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا، 18-20 مايو 2015.
2. الطيب، داودي ودلال، بن طبي "**السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**" ورقة قدمت في مؤتمر اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة/ جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 9-10 مارس 2010.
3. برقوق، عبد الرحمن وقسمية، منوبية "**دور السياحة البيئية في المحافظة على ثقافة المجتمع**" ورقة قدمت في مؤتمر اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة/ جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 9-10 مارس 2010.
4. رايس، مبروك وآخرون "**دور السياحة البيئية في السياحة المستدامة**" ورقة قدمت في مؤتمر اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة/ جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 9-10 مارس 2010.
5. غنابزية، محمد زكريا وبسيبسو، فرج مفتاح "**التنمية المستدامة بين الإطار الفكري والواقع العملي**" ورقة قدمت في مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا،

جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا، 28- 29 يونيو 2008.
6. لخضر، مرغاد وآخرون "**صناعة السياحة في الجزائر- المقومات والمعوقات**" ورقة قدمت في مؤتمر اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة/ جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 9-10 مارس 2010.
7. محمد، عبد الرحيم جاسم "**السياحة والبيئة بين الحماية والتلوث**" ورقة قدمت في ندوة السياحة في ليبيا- الإمكانيات والمعوقات"، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا، 15- 16 اكتوبر 1997.
8. شلوف، فيصل مفتاح وفارس، علي محمود. الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في الاقتصاد الليبي. مؤتمر تحرير تجارة الخدمات. معهد التخطيط. طرابلس. 15-2009/12/16.

6-1-4 التقارير والدراسات:

1. الهيأة العامة للمعلومات والاتصالات، السلسلة الزمنية لاحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات 1954 – 2003، 2010.
2. الهيئة العامة للبيئة "التقرير الوطني الرابع حول تنفيذ اتفاقية التنوع الحيوي" طرابلس، 2010.
3. الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، تقرير التنمية البشرية، طرابلس، 1999.
4. بن عمور، خالد محمد "السياحة التراثية المستدامة بمنطقة سوسة- الواقع والآفاق" 2010.
5. شامية، عبد الله امحمد. الاقتصاد الليبي اواقع وسبل النهوض. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات. 2016.
6. صندوق النقد الدولي "استراتيجية متوسطة المدى للإصلاح الاقتصادي في ليبيا" 2006.
7. صندوق النقد العربي "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**" 2013.

8. صندوق النقد العربي "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**" 2014.
9. صندوق النقد الدولي، **استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي**، 2006.
10. طاهر، جميل "**النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية– الفرص والتحديات** "، سلسلة أوراق العمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.
11. مجموعة من الخبراء الليبيين. **الاقتصاد الليبي – دراسة متأنية للأزمة والحلول (1975–1995)**.
12. مركز بحوث العلوم الاقتصادية "**البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا خلال الفترة 1962– 2006**" بنغازي، 2010.
13. مصرف ليبيا المركزي "**ميزان المدفوعات**" 1970–2014.
14. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، 2010.
15. مصرف ليبيا المركزي، **النشرة الاقتصادية الفصلية**، المجلد الخامس والستون، الربع الرابع، 2016.
16. مصرف ليبيا المركزي، **النشرة الاقتصادية الفصلية**، المجلد السابع والخمسون، الربع الرابع، 2014.
17. مكتب العمل الدولي "**التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء**" مؤتمر العمل الدولي، 2013.
18. وزارة السياحة، "**المخطط العام لتنمية السياحة في ليبيا 1999– 2018** " 1998.
19. وكالة البيئة الأوروبية. **القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط**. التقرير رقم (4) 2006.

6-1-5 الرسائل العلمية:

1. الجيلالي، بهاز، 2008، "**مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة**"رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
2. حميدة، أبو عموش، 2012، "**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر**" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
3. زرنوح، ياسمينة، 2006، "**اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تقييمية**" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
4. عبد الجليل، عبد الباسط علي، 2008، "**تنمية صناعة السياحة في إطار التطوير المتوازن لمنطقة الجبل الأخضر في ليبيا**" رسالة ماجستير، معهد النقل الدولي واللوجستيات، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الاسكندرية، مصر.
5. مسعودي، يحي، 2009، "**اشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث- حالة الجزائر**" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

2-6 المراجع الأجنبية:

- *Centre for Environment Education (CEE), South Asia environment network (SYEN), 2007 "sustainable development- an introduction" Internship series, volume 1.*
- *World Economic Forum (WEF), The Travel & Tourism Competitiveness Report, 2008.*
- *World Economic Forum (WEF), The Travel & Tourism Competitiveness Report, 2013.*
- *World travel and tourism council, The Authority on World Travel & Tourism, Travel & Tourism, economic impact, 2014, world.*

View publication stats